وان كنا نعتقد ان العنوان الأصلي للبحث يظل هو الأصلح، والأكثر دلالة على محتويات الكتاب ومحاور تركيزه الأساسية.

البداية: عصر محمد علي

يرجع الوجود المكثف لليهود في مصر إلى عهد محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٨)، فهذا الوالي الطموح الذي تسلطت عليه الرغبة العارمة في بناء امبراطورية عظمى مركزها مصر، فتح أبواب البلاد أمام كل من كان يطمع، من الأجانب، في القيام بدور في هذه المهمة، أو كان يطمع في نصيب من ثرواتها. وبعد وفاة محمد علي بعشر سنوات، أي في سنة ١٨٥٨، سمح للأجانب بامتلاك الأرض واستثمار رأس المال في مصر، وقد شجعت هذه الاجراءات على اجتلاب المزيد من الأجانب الذين شكل اليهود فيهم الأغلبية، حتى وصل عدد اليهود، طبقاً لاحصاء سنة ١٩٤٧، إلى نحو ٦٥.٦٣٩ نسمة. وقد تمتعت الجالية اليهودية إلى الحد الأقصى، بامتيازات الحماية الأجنبية التي أتاحتها لهم جنسياتهم الأجنبية الأصلية أو المكتسبة، وبدأت بتنظيم شؤون رعاياها في ظل تسامح مطلق ومناخ مفتوح لحرية العقيدة، ساعد بالتالي على مضاعفة هجرة اليهود إلى البلاد. ويمكن اعتبار الفترة التي امتدت نحو قرن ونصف القرن (من ١٨٠٥، وحتى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بسنوات)، سنوات **العصر الذهبي** لليهود في مصر، إذ عاش اليهود هذه الفترة الطويلة ينعمون بوضعية ممتازة ومتميزة، قل ان توفرت لهم في مكان آخر، واستطاعوا أن يسيطروا سيطرة كاملة على نواحي اقتصادية هامة في البلاد، فكونوا شركات استثمرت مساحات شاسعة من الأراضي، وضاربت بأسعارها (مثل شركة كوم امبو)، وأسسوا البنوك التي تحكمت في توجية عمليات البناء الصناعي والاجتماعي إلى حد كبير، وعملوا بالرهونات وأعمال الربا بصورة واسعة، وعلى امتداد مصر كلها، وكونوا شركات التأمين والتجارة والتسويق، وسيطروا على سوق الأوراق المالية (البورصة) ومصلحة الجمارك. وفي سنة ١٩٤٢، على سبيل المثال، كان الرأسماليون اليهود يديرون جانباً هاماً، من رؤوس أموال ١٠٣ شركات من مجموع ٣٠٨ شركات ويسيطرون عليها، وكذلك فقد خضعت تجارة القطن والمنتجات الزراعية وتجارة الجملة والقطاعي، وصناعة الذهب وغيرها لهيمنتهم. وقد استغل اليهود وضعهم المالي والاقتصادي القوي لفرض نفوذهم على الحكام المتتابعين للبلاد، ومنهم من غرق في حمأة الديون، وارتهن لأصحابها، أو على حد ما يذكر **غابرييل شارم**، وهو أحد معاصري عهد **الخديوي اسماعيل** ومؤرخيه، فان «السماسرة ومنهم اليهود، كانوا يدفعون الخديوي اسماعيل إلى عقد القروض المتتالية من بيوت المال اليهودية الأوروبية»، وقد جر هذا الارتباط التبعي بالرأسمالية الأوروبية - والرأسمالية اليهودية في المركز منها - إلى ويلات متتالية على البلاد، ظلت تعاني منها لعشرات من السنين.

وعلى المستوى السياسي، فقد تمتع اليهود، عموماً، بوضع مرموق في الحياة السياسية المصرية، إذ اتيحت لهم فرصة المشاركة كنواب في البرلمان، وكمسؤولين في القصر، بل وكوزراء، ولواحدة من أخطر الوزارات: وزارة المالية: وذلك حينما عين **سعد زغلول** (باشا) **يوسف قطاوي** (باشا) وزيراً في حكومته سنة ١٩٢٤ (بضغط من الملك فؤاد، كما يذكر مصطفى أمير)، وبعدها وزيراً للمواصلات في حكومة **أحمد زيور** (باشا) سنة ١٩٢٥. وقد شارك **يوسف قطاوي** أيضاً في الوفد المصري الرسمي الذي سافر إلى لندن، سنة ١٩٢٢، للمفاوضة بشأن قضية الجلاء. كما شارك ممثلو الطائفة في وضع الدساتير والقوانين الانتخابية المتتالية ومُثلوا في البرلمانات المتعاقبة دون تمييز، بل ووصل الأمر إلى حد تعيين واحد من غلاة الصهاينة **ليون كاسترو** سكرتيراً **لسعد زغلول**، ومتحدثاً رسمياً باسم الوفد الذي سافر إلى لندن وأوروبا للدعوة «للقضية المصرية»!

الحركة الصهيونية: مصر... بوابة فلسطين

وقد استغل قادة الطائفة اليهودية هذه الوضعية الخاصة التي اكتسبوها في المجتمع المصري المتسامح أسوأ استغلال، إذ تستروا خلفها، فيما عدا القلة النادرة منهم، لممارسة النشاط الصهيوني على أوسع نطاق. وكما تذكر الباحثة، فقد «أولت الصهيونية العالمية اهتماماً كبيراً نحو مصر لعدة اعتبارات،